

Distr.: General
24 January 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥*
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: مساهمة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة
التنمية المستدامة

ورقة معلومات أساسية للمشاورات ذات المستوى الوزاري: تنفيذ الأهداف
الإجماعية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية

ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية المقصود بها تحفيز المناقشة، وإبراز القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للحكومات التي يراد أن يتناولها الوزراء ورؤساء الوفود أثناء مشاوراتهم على المستوى الوزاري أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وتتألف الوثيقة من ثلاثة فصول، الفصل الأول، عن تقليل الفقر والاستدامة البيئية، والفصل الثاني عن المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية، والفصل الثالث عن قضايا الجنسين والبيئة.

تنفيذ الجوانب البيئية للأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الإشارة إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

مقدمة

١ - تقدم هذه الورقة مواد لتحفيز المناقشات وإبراز قضايا أساسية للمناقشات على المستوى الوزاري المتصلة بأولاً، الحد من الفقر والاستدامة البيئية؛ وثانياً، المياه والتصالح والمستوطنات البشرية، وثالثاً القضايا الجنسانية والبيئة. ويقترح أن تشكل المناقشة بشأن المياه والتصالح والمستوطنات البشرية الأساس لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٢ - وقد يرغب الوزراء في ختام مناقشتهم، في إصدار موجز الرئيس الذي يقدم سجلاً للمناقشات التي دارت ويبرز الإجراءات المحددة في ثلاث جلسات لتحقيق الجوانب البيئية للأهداف والغايات المتفق عليها دولياً قيد البحث. أما الخيار الرسمي بصورة أكبر "إطار نيروبي" أو "إعلان نيروبي" فيشكل خياراً آخرًا.

أولاً - معلومات أساسية بشأن الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً

٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعتد قادة العالم إعلان الألفية والذي من خلاله ألزموا بلدانهم بشراكة عالمية للحد من الفقر، وتحسين الصحة، والنهوض بالسلام، وحقوق الإنسان، والاستدامة البيئية. وقد عُبر عن أهداف الحد من الفقر الخاصة بالإعلان في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وصُممت الأهداف للتصدي لأبعاد الفقر المتعددة. ومعظم البلدان في سبيلها لتحقيق على الأقل بعض من هذه الأهداف بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، تظل أفريقيا جنوب الصحراء أحد الأقاليم التي لا تؤدي بصورة جيدة بالنسبة للكثير من الأهداف.

٤ - أُطلق مشروع الألفية في عام ٢٠٠٢ بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة. وكان الهدف الأساسي للمشروع هو وضع خطة عالمية لإنهاء وقلب اتجاه الفقر، والجوع، والمرض والمظالم الأخرى التي تؤثر على أعداد ضخمة من سكان العالم. أما تقرير مشروع الألفية "خطة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" فقد استهل رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ويتناول التقرير موضوعات مثل أهداف إعلان الألفية والتنمية العالمية المتفق عليها دولياً؛ من في سبيله إلى الوفاء بهذه الأهداف ومن ليس كذلك؛ أدوار الاستثمارات العامة، الإدارة الجيدة والقطاع الخاص؛ التحديات التي تواجه تعزيز الوفاء بهذه الأهداف، والحاجات الخاصة للأقاليم المختلفة. كما يقدم التقرير إطاراً تحليلياً حيث يفحص بعناية أين وكيف يمكن للاستثمار، النمو والفقر أن تتقاسم الأدوار.

٥ - ستفترض الخطة العالمية حلاً ملاموسة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بحلول الموعد المستهدف لذلك وهو عام ٢٠١٥. ومن الواضح من فرع التقرير المعنون "توصيات مشروع الألفية: خطة عمل عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" أن التعاون بين الدول الغنية

والفقيرة سيكون ضرورياً إذا ما كان من المحتم تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية. وسيكون على الدول الغنية أن تخطو خطوات بما في ذلك زيادة المساعدات الإنمائية، خفض أو إلغاء الديون، وإزالة حواجز الحماية الجمركية بالنسبة للسلع الزراعية وزيادة الوصول إلى أسواقها. وناشد الأمين العام الدول الفقيرة صياغة ورقات إستراتيجيات وطنية للحد من الفقر تحدد بوضوح كيف سيتم استثمار الأموال، وكيف سيتم رصد الإنفاق وكيف ستضمن جني المرأة لنفس الفوائد التي يجنيها الرجل.

٦ - وحيث أن عام ٢٠٠٥ يوافق الذكرى الخامسة لقمّة الألفية، فقد ضاعفت منظومة الأمم المتحدة من جهودها للنهوض بأهداف إعلان الألفية المتفق عليها دولياً عبر العالم بأجمعه. ويمثل عام ٢٠٠٥ الفرصة الأخيرة بالنسبة للتصحيحات الواجب إدخالها على المسار صوب تحقيق هذه الأهداف. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين، في أواخر عام ٢٠٠٤ قراراً بشأن عقد اجتماع عام رفيع المستوى في نيويورك في ٢٠٠٥ كمتابعة لنتائج قمّة الألفية. وقررت الجمعية العامة أن تكون الفعالية الرئيسية في عام ٢٠٠٥ مسؤولة عن القيام بـ:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تحقيق جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية بما في ذلك القيام باستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والشراكة العالمية المطلوبة لتحقيقها؛ و

(ب) استعراض التقدم المحرز في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج والالتزامات مؤتمرات وقيام الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما شابهها.

٧ - وحيث أن الكثير من البلدان، خاصة الأكثر فقراً في العالم، تناضل من أجل تحقيق منظور إعلان الألفية الخاص بعالم واحد تحكمه قيم مشتركة ويجاهد بإصرار متجدد لتحقيق السلام ومستويات الحياة الكريمة للجميع، فقد اجتمعت الجمعية العامة مؤخراً للبدء في التخطيط لاستعراض مرحلي لعام ٢٠٠٥ على مستوى القمّة.

٨ - وتبعاً لذلك، اختارت هذه الورقة القضايا التالية كمجال تركيز لها: أولاً، الفقر والبيئة؛ ثانياً، المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية؛ وثالثاً، القضايا الجنسانية والبيئة، حيث أنه من المتعذر منح جميع الجوانب البيئية للغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً حقها من البحث في الوقت المتوافر. وعلاوة على ذلك تنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة في قضايا المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية، مما يوفر مجال تركيز رشيداً لجزء من المناقشات الوزارية.

ثانياً - التقليل من الفقر، والاستدامة البيئية

ألف - موجز

٩ - يناقش هذا الفصل الصلات بين الاستدامة البيئية وتقليل الفقر. أما النقاط الرئيسية التي أثّرت فهي التالية:

(أ) هناك صلات محددة بين تحقيق الاستدامة البيئية (الغاية ٧) وتحقيق تقليل الفقر والجوع (الغاية ١)؛

(ب) وفي حالات مهمة كثيرة تنطبق على البلدان النامية، تساعد الاستدامة البيئية مع مرور الوقت تلك البلدان على تحقيق تنميتها الاقتصادية وأهداف تقليل الفقر لديها؛

(ج) إن إدراج الجوانب الجنسانية ستعمل أيضاً على تعزيز تحقيق الاستدامة البيئية؛

(د) لم تعكس أهمية الاستدامة البيئية حتى الآن بالقدر الكافي في الجهود الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(هـ) إن مشروع البيئة والفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما مثالان لما يمكن أن يتخذ من إجراءات لإدماج الاستدامة البيئية في استراتيجيات تخفيض الفقر والخطط الإنمائية الوطنية؛

(و) ويحتاج مع ذلك اتباع نهج شامل وموجه لضمان إدماج الاستدامة البيئية بشكل أكبر في الأنشطة الإنمائية؛

(ز) هناك عدد من الخيارات لتحسين إدماج الاستدامة البيئية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً التي تعتبر مجال تركيز مقترح للمناقشات الوزارية.

باء - مقدمة

١٠ - يستعرض هذا الفصل الصلات بين تنفيذ الغاية ١ الإنمائية المتفق عليها دولياً (القضاء على الفقر المدقع والجوع) الواردة في إعلان الألفية وبين الاستدامة البيئية. كما يشير إلى أن القضاء على الفقر المدقع والجوع يمكن تعزيزهما بالاستدامة البيئية، وأن هذه الصلة لا تلقى الاعتراف الكافي حتى الآن في العمل الخاص بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الألفية، والأهداف الأخرى. وتتم أيضاً الإشارة إلى الصلات بين البيئة والأهداف الأخرى بإيجاز. وفي الختام، يتم إيجاز الخطوات الرامية إلى تناول الإدماج غير الكافي للاستدامة البيئية جنباً إلى جنب مع مزيد من النقاط التي تحتاج إلى مناقشة.

١١ - وهناك صلات أقوى بين تحقيق الغائتين أولهما، القضاء على الفقر المدقع والجوع، وثانيهما تحقيق الاستدامة البيئية مما كان يظن عادة. وتوجد هذه الصلات لأسباب كثيرة من بينها أن الموارد البيئية تولد منافع اقتصادية وأن الفقراء يعتمدون اعتماداً مباشراً جداً على الموارد البيئية كالأرض والمياه ومن ثم تكون معاناتهم أكبر معاناة عندما تأخذ البيئة بالتدهور.

١٢ - ولسوء الحظ أن الصلات بين البيئة والفقير لا تنعكس بالقدر الكافي حالياً في برامج التنمية وتقليل الفقر، أو في الخطط والسياسات القطاعية، ولا في الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بصفة عامة، كما أن الصلات بين القضايا الجنسانية والبيئة غير مفهومة بشكل كاف ولا تنعكس في برنامج التنمية والحد من الفقر.

جيم - المساهمة في تحقيق هدف التقليل من الفقر: الصلات بين الفقر والبيئة

١٣ - تُؤدّد البيئة منافع اجتماعية واقتصادية لبني البشر وذلك عن طريق خدمات النظام الإيكولوجي التي تعرّف بأها الظروف والعمليات التي تسهم عن طريقها النظم الإيكولوجية الطبيعية في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان. وتقدم خدمات النظام الإيكولوجي المنافع للإنسان عن طريق:

- (أ) توفير المتطلبات: وهي الموارد الطبيعية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية؛
- (ب) الأغذية، والوقود، والمنتجات النباتية والحيوانية، والطاقة، والألياف، والموارد غير الحية والمياه، إلى جانب أمور أخرى؛
- (ج) التنظيم: وهو عبارة عن مهام تحفظ الحياة للإنسان مثل تنقية الهواء والماء، والتخفيف من غائلة الفيضانات وحالات الجفاف، وتحلل النفايات، وتوالد التربة وتجديدها؛
- (د) الإثراء: وهي الخدمات الثقافية والدينية كالمكونات الروحية، والقيم الجمالية، والعلاقات الاجتماعية والتعليم والقيم العلمية.

١٤ - وترتبط مقومات ومحددات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفقراء ارتباطاً وثيقاً بتلك الخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي. والخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي لا يمكن للفقراء الاستغناء عنها، الذين يعتمدون عليها لتحقيق القدرات الأساسية بما في ذلك القدرة على الإغذاء الكافي، والقدرة على النفاذ إلى المياه والهواء النظيفين.

١٥ - وكأمثلة عملية، يشير الجدول أدناه إلى الكيفية التي يؤدي بها الاستخدام غير المستدام بيئياً للأرض والمياه مع مرور الوقت إلى تقليل قدرة الأرض والمياه على إنتاج الأغذية، وتوليد المنافع الاقتصادية المرتبطة بذلك بما في ذلك التقليل من الفقر.

الجدول ١: أمثلة على تأثير الاستخدام غير المستدام بيئياً للأرض والمياه (الغاية ٧) على إنتاج الأغذية وتوليد الدخول (الهدف ١)

التأثيرات الاقتصادية	النتيجة	التدابير غير المستدامة بيئياً
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض أعداد الماشية ● انخفاض الإنتاجية ● انخفاض الدخول 	<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض نمو الحشائش ● تدهور التربة ● التحات 	١ - الرعي الجائر
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض إنتاج المزارع نتيجة الفائدة المنقوصة للمياه مما يؤدي إلى انخفاض الدخول 	<ul style="list-style-type: none"> ● تستخدم المياه بصورة مقيدة تعتمد على درجة التلوث. 	٢ - تلوث المياه من استخدام مبيدات الآفات والأممدة و/أو من مخلفات

<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة تكاليف معالجة المياه ● زيادة تكاليف الحصول على المياه الصالحة للشرب ● تزايد حدوث اعتلال الصحة وارتفاع تكاليف العلاج 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة حدوث الأمراض التي تحملها المياه 	حيوانات المزارع السائلة
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض الإنتاج لانخفاض المياه المتوفرة. (انخفاض أعداد الحيوانات، ونقص أحجام المحاصيل) ● زيادة تكاليف الحصول على المياه ● انخفاض الدخول الصافية 	<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض توافر المياه 	٣ - استنفاد موارد المياه عن طريق الزيادة في سحبها من المصادر السطحية والجوفية
<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع تكاليف الحصول على المياه. ● انخفاض إنتاجيات التربة والإنتاج والدخول. ● وفي النهاية التوقف التام في إنتاج الحيوانات أو المحاصيل 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة ملوحة التربة ● تدهور التربة ● نفايات المياه 	٤ - الري غير الكفء
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض الإنتاجية في أسافل الأتجار نتيجة للترسب ● انخفاض هطول الأمطار كنتيجة لقطع الغابات وتأثيره على أنماط المناخ المحلية ● انخفاض الإنتاجية في الموقع مع مرور الوقت إذا حدث انخفاض التحات وتدهور التربة ● انخفاض موارد الأخشاب ● انخفاض الدخول وزيادة التكاليف 	<ul style="list-style-type: none"> ● التحات، ● زيادة الترسب في أسافل الأتجار ● انخفاض موارد المياه نتيجة لتزايد مياه السيح ● تدهور التربة ونقص الأخشاب المقطوعة ● زيادة التعرض للفيضانات 	٥ - إزالة الغابات - أي عدم القدرة على إدارة الغابات لإعطاء غلات مستدامة والقطع الكامل لمناطق حراجية

١٦ - نورد فيما يلي مثالين محددتين لزيادة التكاليف نتيجة للاستخدام غير المستدام بيئياً للأرض والمياه.

١ - المثال ١: الزيادة في سحب المياه

١٧ - كانت هذه المنطقة الموجودة في شمال آسيا، تعتمد في السابق على موارد المياه السطحية، ولكن ازدياد الطلب على المياه والتطورات التي اعترت منطقة أعلى النهر أدت إلى زيادة الاعتماد على المياه الجوفية. وقد أدت زيادة السحب من المياه إلى انخفاض منسوب المياه انخفاضاً كبيراً. ومن أجل الحصول على مياه كافية ازدادت الأعماق التي تحفر عندها آبار الأعماق من ٢٥ متراً في الثمانينات إلى ٢٠٠ متر أو أكثر في التسعينات. وتقدر الكلفة الإجمالية لبئر ارتوازي يصل إلى عمق ٢٠٠ متر بـ ٣٩٠٠ دولار أي تقريباً أربع أمثال تكلفة بئر ارتوازي عمقه ٢٥ متراً. ونتيجة لتدني إمدادات المياه فقد انخفضت محاصيل الحبوب بنسبة ٢٥ في المائة.

المثال ٢: ممارسات الري الرديئة

١٨ - إن هذه المنطقة الواقعة في حوض بحر آرال قد عانت كثيراً من زيادة التملح نتيجة لسوء ممارسات الري. إن التملح يقلل من إنتاجية المزارع ويلوث إمدادات مياه الشرب. وقد أخذت محاصيل الحبوب في الانخفاض نتيجة لذلك من أربعة أطنان للهكتار إلى أقل من نصف طن في إحدى دراسات الحالة.

١٩ - توجد صلات قوية بين الاستدامة البيئية وبعض الأهداف المتفق عليها دولياً الأخرى في إعلان الألفية على النحو المشار إليه في المثال التالي المتعلق بالمياه. فعلى سبيل المثال، إن إدارة المياه المستدامة بيئياً تساعد على تحقيق الهدف الخاص بإمدادات المياه لأن تلوث المياه يمنع مباشرة من وصول إمدادات مياه نظيفة صالحة للاستهلاك البشري.

الجدول ٢: أمثلة على وجود الصلات بين الهدف ٧ والأهداف الأخرى على النحو المطبق على استخدام المياه المستدام بيئياً. (مأخوذ من الجدول ١-١ من تقرير التنمية العالمية للمياه)

الهدف	الصلات بإدارة المياه المستدامة بيئياً (الغاية ٧)	الصلات مع تخفيض الفقر (الغاية ١)
الغاية ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	<ul style="list-style-type: none"> زيادة تحسين وجود التلاميذ بالمدارس نتيجة لتحسين الصحة وانفاق وقت أقل من أجل الحصول على المياه 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين فرص العمالة احتمال ارتفاع الدخل
الغاية ٣: المساواة بين الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> توافر المياه النظيفة يقلل من عبء الحصول على المياه، مما يؤثر بصورة غير متكافئة على الإناث من الأطفال تقليل عبء الأمهات حيث تنخفض حالات حدوث الأمراض التي تنقلها المياه 	<ul style="list-style-type: none"> اتاحة فرصة أكبر للإناث من الأطفال في التعليم هذا يحسن فرص العمل وفرص الحصول على الدخل
الغايات ٤ و ٥ و ٦ خفض معدل وفيات الأطفال تحسين الصحة النفاسية الأمراض الرئيسية (المالاريا)	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض حالات حدوث الأمراض والوفاة بسبب الأمراض التي تنقلها المياه انخفاض حالات حدوث مرض المالاريا نتيجة لانخفاض توالد البعوض بسبب تحسين إدارة المياه 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض تكاليف الرعاية الطبية الحصول على وقت أكبر للأنشطة المولدة للدخل

٢٠ - توجد صلة واضحة بين الاستدامة البيئية وصحة البشر والفقير. وتشكل حالات حدوث الأمراض الناجمة عن تلوث المياه، حيث تعمل المياه كناقلة للأمراض، عبئاً ضخماً يلقي على كاهل الفقراء في البلدان النامية - من حيث الإنتاج المفقود، وتكاليف المعالجة الطبية والبؤس المطلق. ومن الواضح أيضاً أن العبء الرئيسي الناشئ عن الأمراض المنقولة بواسطة المياه، يقع على النساء والأطفال. وتعاني النساء والفتيات الصغار أيضاً، بصورة غير متكافئة، من العبء الأكثر شيوعاً الذي يفرضه انعدام امدادات المياه والمرافق الصحية مثلاً، عن طريق جمع المياه باجتياز مسافات طويلة. (إن القضايا الجنسانية مغطاة بصورة تامة في الفصل الثالث من ورقة المعلومات الأساسية هذه).

٢١ - إن تكاليف الأمراض التي تنقلها المياه، والأمراض الأخرى المرتبطة بالبيئة والأعباء الأخرى التي تنشأ نتيجة انعدام وجود امدادات المياه النظيفة، هي تكاليف باهظة. وتدل الأمثلة التالية على حجم التكاليف المتضمنة:

(أ) إن حوالي ٢,٢ مليون من السكان في البلدان النامية، ومعظمهم من الأطفال، يلقون حتفهم كل سنة بسبب الإصابة بالأمراض المرتبطة بالافتقار إلى مياه الشرب المأمونة، والتصحاح غير الكافي وقلة النظافة؛

(ب) يبلغ متوسط المسافة التي على النساء اجتيازها سيراً على الأقدام لجمع الماء، ستة كيلو مترات؛

(ج) تشير التقديرات في أي وقت أن نصف العدد الكلي لأسرة المستشفيات في البلدان النامية يشغله المرضى الذين يعانون من الأمراض المنقولة بواسطة المياه؛

(د) تؤدي الأمراض التنفسية الناجمة عن الدخان داخل المنازل المتولد عن الوقود الصلب إلى القضاء على ما يقدر بـ ١,٦ مليون من البشر سنوياً؛

(هـ) يؤدي تلوث هواء المناطق الحضرية إلى القضاء على حياة حوالي ٨٠.٠٠٠ شخص سنوياً.

٢٢ - وبذلك فإن المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي تسفر عن تحقيق الاستدامة البيئية، كبيرة للغاية. فمثلاً، يعمل تحقيق تحسين الحصول على إمدادات المياه والتصحاح على جعل معدل المنفعة مقابل الكفة يتراوح بين أكثر من ٥ وأكثر من ١٢ (إن معدل المنفعة مقابل الكلفة الذي يزيد على واحد ينطوي ضمناً على أن المشروع مبرر اقتصادياً. أنظر الرسم البياني الوارد في المرفق الأول لهذه الوثيقة).

٢٣ - أجرى البنك الدولي دراسات بشأن تكاليف التدهور البيئي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وفي بعض البلدان تزيد هذه التكاليف على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - وهي نسبة مئوية عالية جداً ومكلفة.

٢٤ - ومن المهم كذلك أن نلاحظ ذلك التكافل بين مكونات خدمات النظام الإيكولوجي. ذلك أن الحصاد الجائر، والاستخدام الجائر، وإساءة استخدام تحويل النظم الإيكولوجية، إلى نظم بشرية أو اصطناعية أو الإفراط فيه، يمكن أن يضر بخدمات التنظيم التي تقوم بدورها بتقليل تدفق خدمة الإمدادات التي تقدمها النظم الإيكولوجية. ومثال على ذلك أن قطع الغابات يمكن أن يزيد من خطر الفيضانات الذي يقلل بدوره من الإنتاج.

٢٥ - يعتمد جميع الناس على الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية. ويعتمد الفقراء بدرجة أكبر على تلك الخدمات من الأغنياء، حيث أن المقتردين يستطيعون شراء الغذاء أو المياه النظيفة أو منظفات الهواء أو بناء المأوى المناسب لعزلهم عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها تدهور الأراضي أو أي سلوك آخر غير مستدام بيئياً.

٢٦ - والنقطة الرئيسية التي تستنتج من المناقشة السابقة هي أنه مع مرور الوقت ومن أجل تقليل الفقر على أساس مستدام، يكون من الضروري استخدام الموارد كالأرض والمياه بصورة مستدامة بيئياً. ومن العوامل الرئيسية لتحقيق الاستخدام المستدام بيئياً للموارد هو الإدماج الكامل للاستدامة البيئية في استراتيجيات التقليل من الفقر، وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية. وينبغي لعملية الإدماج هذه أن تشمل الاستدامة البيئية كهدف رئيسي لاستراتيجيات التقليل من الفقر وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية.

٢٧ - في الوقت الذي يجادل فيه البعض بأنه لا مناص من استخدام البيئة بصورة غير مستدامة - كمواصله الرعي الجائر مثلاً لأنه لا يوجد مكان بديل لذلك - فإن هذه المجادلات تستند نادراً إلى تقييم لتكاليف ومنافع التدابير المستدامة بيئياً عبر الزمن. فما هي مثلاً التكاليف الحقيقية لتلوث المياه والرعي الجائر؟ ما هي التكاليف الحقيقية للإنتاجية المفقودة في الأجل الطويل من حيث تكلفة معالجة المياه الملوثة والأمراض التي تنجم عن التلوث، أو من حيث تكاليف استعادة عافية الأراضي التي تدهورت؟ إن الأنشطة غير المستدامة بيئياً تقوم في الغالب بمجرد تأجيل اليوم الذي يجب فيه العثور على أنشطة اقتصادية بديلة. أو بمعنى آخر، إن اتباع الإدارة المستدامة الآن يعمل على إدخار المال في وقت لاحق.

٢٨ - وبصفة عامة، يُخطئ من يفترض أن الاستدامة البيئية تعوق التنمية الاقتصادية مع الوقت. بل على العكس، فإن البيئة ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، وبذلك فعلى الاستخدام المستدام بيئياً للموارد، أن يشكل الهدف الرئيسي للتخطيط الاقتصادي، وباختصار فإن البيئة تخدم التنمية.

دال - الإدماج غير الكامل للاستدامة البيئية بما في ذلك الارتباطات بين الفقر والبيئة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٢٩ - يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاعر القلق من أن إدماج الجوانب البيئية في مقترحات التنمية وبرامجها لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بما في ذلك الغاية ١ والغاية ٧ كان إدماجاً غير كاف حتى وقتنا الحاضر. ويبدو من الملاحظات المبينة أعلاه أن

هذا القصور في الإدماج بصورة غير كافية لعنصر الاستدامة البيئية يحتمل في نهاية الأمر أن يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣٠ - ثمة أسباب عدة أدت إلى جعل الاستدامة البيئية غير متضحة بصورة كافية حتى تاريخه. أحدها كما سبق الإشارة إليه أعلاه، إن هناك نقصاً في فهم الارتباطات بين الاستدامة البيئية وبين الأهداف الإنمائية الدولية الأخرى. وربما كان ذلك مرتبطاً بحقيقة أن قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة لم يتم إبرازها في قمة الألفية كما برزت في القمة العالمية للتنمية المستدامة وفي خطة جوهانسبرج للتنفيذ. وينعكس هذا في شكل هواجس من أن أوجه التوافق النشاطي بين الأهداف والغايات المرتبطة بإعلان الألفية وتلك الواردة في خطة جوهانسبرج للتنفيذ ليست كافية.

هاء - تحسين إدماج الاستدامة البيئية في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٣١ - ومع اقتراب الاستعراض المقبل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في عام ٢٠٠٥ يكون من المهم للغاية أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها بإبراز الحاجة إلى ضمان إدماج الاستدامة البيئية في تنفيذ الأهداف بصورة أكبر، وتقديم مقترحات ملموسة لتحقيق هذا الهدف. وسوف يكون من المهم إدراج أمثلة واضحة على الصلة بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك تخفيض الفقر. كما سيكون من المهم التركيز على الإدارة المستدامة للموارد البيئية بدلاً من المفهوم الأضيق نطاقاً لحماية البيئة الذي قد يضع تشديداً غير مبرر على التضارب بين البيئة والتنمية.

٣٢ - حيث أن كلاً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تراودهما هواجس مشتركة حول المعالجة غير الكافية للاستدامة البيئية، فقد أنشأ فريق عمل مشتركاً فوض مهام من بينها، إعداد توصيات تتناول عدم إبراز الاستدامة البيئية بصورة كافية في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الغاية ١ من إعلان الألفية.

٣٣ - إن الدروس المستفادة أثناء تنفيذ مشروع الفقر والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تمثل مساهمة مهمة في إعداد توصيات لاستعراض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. فكلتا النشاطين سوف يسهما في تحقيق الهدفين ١ و٧ من الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ومن الجوهرى إيلاء الاعتبار الواجب للصلات بين إعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ.

٣٤ - هناك اعتراف دولي متزايد بالارتباطات بين الفقر والبيئة. فقد اعترفت القمة العالمية للتنمية المستدامة "بأن استئصال شأفة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة، والمتطلبات الأساسية لتحقيقها." يضاف إلى ذلك أن الأهداف المتفق عليها دولياً، والواردة في إعلان الألفية هي مجموعة من الأهداف الإنمائية الواضحة القابلة للقياس ذات الأطر الزمنية المحددة التي تشمل على غايات بيئية.

٣٥ - اعترافاً بالصلات القائمة بين الاستدامة البيئية واستئصال الفقر، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً بشأن الفقر والبيئة مدته أربع سنوات يهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية على إدراج البيئة في صلب استراتيجيتها الإنمائية. وسوف يسفر هذا المشروع عن نهج تشغيلي لإزاء الفقر والبيئة يهدف إلى ضمان أن تعكس استراتيجيات التنمية وتخفيض الفقر لدى كل بلد بصورة تامة إسهام تلك النظم الإيكولوجية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي ضمان ألا يؤدي الاستخدام غير المستدام بيئياً للموارد إلى تقويض التنمية الاقتصادية والتقليل من الفقر. وتجري الآن بشكل جيد دراسات رائدة في سبع بلدان أفريقية هي كينيا، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، ورواندا، وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٦ - ينخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة متزايدة في الجهود المشتركة من أجل ضمان التنسيق بعناية لمبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الفقر والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضمن عدم التكرار بينهما. ويعمل البرنامجان، على سبيل المثال، بصورة مشتركة في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويجري تطوير خطوات أخرى من أجل وضع برنامج مشترك، مع الشراكة العالمية بشأن الفقر والبيئة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - يحتاج الأمر إلى اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة إدماج الاستدامة البيئية بصورة أكبر في جهود تحقيق الجوانب البيئية للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الإضافية لخطة جوهانسبرج للتنفيذ.

واو - مقترحات للمشاورة على المستوى الوزاري

٣٨ - قد يرغب الوزراء في مناقشة الخيارات بشأن إدراج الاستدامة البيئية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الإضافية لخطة جوهانسبرج للتنفيذ. أما خيارات للبحث والتطوير فتشمل توصيات محددة:

(أ) تحسين إدماج الاستدامة البيئية في أنشطة المجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك التقييمات المشتركة بين البلدان وأطر المساعدة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة (وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عضو في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة)؛

(ب) تحديد مداخلات محددة في متابعة تقارير مشروع الألفية؛

(ج) مساهمة شاملة في استعراض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في عام ٢٠٠٥؛

(د) زيادة التركيز على حساب، وإبراز، التأثيرات الإنمائية السلبية الناتجة عن الأنشطة غير المستدامة بيئياً لدى البلدان النامية وبخاصة تأثيرها على الفقراء.

٣٩ - وفي إطار نتائج المشاورة على المستوى الوزاري قد يرغب الوزراء في:

(أ) أن يبرزوا المساهمة التي يمكن أن تقدمها الاستدامة البيئية المعززة في تحقيق تخفيض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً؛

(ب) تأكيد أهمية تحسين إدماج الاستدامة البيئية في الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ثانياً - المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

ألف - مقدمة

٤٠ - تقدم هذه الورقة موجزاً بالقضايا الرئيسية المرتبطة بتنفيذ الجوانب البيئية للأهداف والغايات المتفق عليها دولياً في مجالات المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية. ويفترض أن تشكل الورقة وما تسفر عنه المناقشة من نتائج، الأساس لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

باء - كفاءة الاستدامة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وخطة تنفيذ جوهانسبرج

٤١ - إن الغاية ٧ من إعلان الألفية بشأن "كفاءة الاستدامة البيئية" لها ثلاثة أهداف محددة. وتعتبر المياه بعداً رئيسياً في كل من الأهداف الثلاثة التالية.

١ - الهدف ٩: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وإنحسار فقدان الموارد البيئية

٤٢ - لعل المياه هي المورد الأكثر أهمية بين جميع الموارد البيئية والمفتاح الخاص بالقابلية للبقاء والاستدامة طويلة الأجل للنظم الإيكولوجية في العالم. وتعتبر صحة النظام الإيكولوجي حاسمة الأهمية بالنسبة لكمية ونوعية موارد المياه. إن الأنشطة البشرية مثل تطوير البنية التحتية، وتعديل تدفقات الأنهار، وتحويل الأراضي (مثل إزالة الغابات)، الإنتاج الزراعي المتزايد، الصيد الجائر، وإدخال الأنواع الغريبة وإطلاق الملوثات، تؤدي إلى احتلال هذا التوازن الدقيق.

٤٣ - ترجع العديد من التهديدات التي تؤثر على صحة النظام الإيكولوجي ككل، وبالتالي على قدرة النظام الإيكولوجي على تقديم الخدمات التي تعتمد عليها حياة الإنسان، ترجع بصفة خاصة إلى موارد المياه.

٢ - الهدف ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

٤٤ - للهدف الخاص بالمياه والتصحيح آثار بالنسبة لصحة الإنسان والحد من الفقر والغاية العامة المتمثلة في كفاءة الاستدامة البيئية.

٣- الهدف ١١: تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

٤٥ - يعتبر الموقف كئيباً بصفة خاصة بالنسبة للمياه والتصحاح. وذلك طبقاً لتقرير الحالة الصادر في ٢٠٠٤ عن برنامج الرصد المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، في ٢٠٠٢، إذ يفتقر ما يقرب من ١,١ بليون نسمة في العالم إلى الحصول على موارد مياه محسنة وما يقرب من ٢,٦ بليون نسمة يفتقرون إلى تصحاح محسن. وقد بين التقرير أن مستوى التغطية بالنسبة لمصادر مياه الشرب المأمونة كان هو الأقل في أفريقيا جنوب الصحراء (٥٨ في المائة) حيث تأتي بعد الاقيانوس (٥٢ في المائة). كما أن ٢٨٨ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء (٤٢ في المائة من سكانها) لا يستطيعون الحصول على مياه شرب مأمونة. وبالنسبة للتصحاح، فقد كان مستوى التغطية هو الأقل في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نسبتها ٣٦ في المائة. ومن هؤلاء الذين تشملهم التغطية، يسكن ٥٥ في المائة في مناطق حضرية وذلك مقارنة بـ ٢٦ في المائة فقط في المناطق الريفية.

٤٦ - تعتبر غاية الاستدامة البيئية متداخلاً مع الغايات الأخرى، ولها روابط بارزة مع الغاية ١ بشأن القضاء على الفقر المدقع والجوع. ويمكن العثور على مزيد من البحث بشأن هذه الصلة، في الفرع دال أعلاه بشأن الفقر والبيئة. كما ترتبط غاية الاستدامة البيئية ارتباطاً وثيقاً بالغاية ٣ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتم بحث هذه الصلة بصورة أكبر في الفرع باء من الفصل الثالث أدناه بشأن البيئة وقضايا الجنسين.

٤٧ - هناك حاجة ماسة لأن تقوم جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والهيئات الأخرى الصانعة للسياسات والقرارات، والمستخدمون الفعليون للمياه باتخاذ إجراء فوري من أجل ضمان أن الاستدامة البيئية هي عنصر أساسي للجهود الرامية لتحقيق الأمن المائي. بمفهومه الواسع بهدف تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والتصحاح والمستوطنات البشرية.

٤٨ - يفترض أن تشكل نتائج المناقشات الوزارية الحالية أساساً لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة وستسهم المداولات أيضاً في اجتماع القمة المعني باستعراض السنوات الخمس الخاص بتنفيذ إعلان الألفية.

جيم - القضايا الأساسية للمناقشات على المستوى الوزاري

- ١ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة ونتائجها
- ٤٩ - إن نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي ركزت على قضية المياه، والمشار إليها بوصفها مبادرة جيوجو، وفرت الأساس لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٥٠- وخلصت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة إلى أنه على الرغم من أن الكثير من البلدان تسير على الطريق السليم، فإن الغايات المرتبطة بالمياه والتصحيح والمستوطنات البشرية هي غايات قابلة للتحقيق داخل الإطار الزمني المتفق عليه. وأن تحقيق تلك الغايات سوف يحتاج إلى التزام سياسي عالي المستوى، وإلى تعزيز الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، وبذل جهود كبيرة لحشد واستخدام الموارد بفعالية.

٥١- وفي نفس الدورة أكدت لجنة التنمية المستدامة كذلك أن موضوعات المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية هي موضوعات مركزية، وتعزز جميع الغايات المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية، وأن الفرصة سانحة أمام اللجنة للتأكيد على أن نقص التركيز على البيئة والتنمية المستدامة وفي هذه الغايات لا يمكن التغاضي عنها.

٥٢- وأكدت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة مجدداً على الحكمة من وضع قمة جوهانسبرج لقضية استئصال الفقر كمحور لجدول أعمال التنمية المستدامة، وأن هذا التوجيه للمناقشات قد وضع اللجنة في موضع جيد لكي تلعب دوراً مهماً في استعراض الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ الغايات المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية. وأكد الوزراء على أن تحقيق الغايات الخاصة بالمياه والتصحيح والمستوطنات البشرية، وتحقيق غاية استئصال الفقر، هي غايات متشابكة وتلعب دوراً مهماً في استدامة النمو الاقتصادي.

٥٣- إن الصلة بين إدارة المياه المستدامة بيئياً واستئصال الفقر هي صلة حرجة، وتحتاج إلى إبراز وذلك من أجل إنجاز عملها. وقد أبرز تقرير تنمية المياه العالمي التابع لمنظومة الأمم المتحدة استمرار التدهور في موارد المياه العذبة، وكذلك الارتباطات بين المياه وتحقيق الغايات المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية.

٥٤- وفي الدورة الثالثة عشرة ستبحث لجنة التنمية المستدامة استجابات السياسات لحل المشاكل الخاصة بالمياه العذبة. ومن الواضح أنه يوجد اتفاق على ما ينبغي عمله، وإن كان تنفيذ الإجراءات المتفق عليها تشوبه أوجه نقص خطيرة.

٢ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة ونتائجها

٥٥- وفي جيجو ركز الوزراء على الأبعاد البيئية للموضوعات التالية ذات الصلة بالمياه والغايات المرتبطة بـ، والناجمة عن، إعلان الألفية والقمة العالمية للتنمية المستدامة:

(أ) نهج النظام الإيكولوجي وبخاصة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛ الغاية: تطوير إدارة متكاملة لموارد المياه خطط استخدام المياه بكفاءة بحلول ٢٠٠٥ مع تقديم الدعم إلى البلدان النامية؛

(ب) المياه والتصحيح؛ الغاية: التقليل إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية الأساسية؛ و

(ج) المياه، والصحة والفقير؛ الغاية: التقليل إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ من نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

٥٦ - وأثناء الدورة الاستثنائية الثامنة، أكد الوزراء ورؤساء الوفود على حاجة المجتمع الدولي والحكومات الدولية إلى إحراز تقدم كبير نحو تنفيذ غاية الإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠٠٥. وسلموا بأن الكثير من البلدان لديها برامج إدارة متكاملة لموارد المياه أو يجري تطويرها. وسلموا مع ذلك بأن امتلاك إدارة متكاملة للموارد المائية كاملة وخطط للاستخدام الكفء للمياه بحلول عام ٢٠٠٥ قد لا يكون أمراً ميسوراً لجميع البلدان، وبخاصة للبلدان ذات القدرات المحدودة. وقد أوضحوا أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية ينبغي أن تُصمم لتواجه ظروفًا محددة، وأنه من غير المناسب اتباع نهج "المقاس الواحد للجميع". وأن تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه هي عملية طويلة الأمد. ويمكن تحقيق التقدم في وضع ومواصلة تطوير الخطط بحلول عام ٢٠٠٥ إذا توافرت الإرادة السياسية والقدرات الضرورية.

٥٧ - يتمثل التحدي في تحديد وتنفيذ إجراءات سياسات محددة من شأنها تعزيز تحقيق الغايات والأهداف والالتزامات المرتبطة بإعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ.

٥٨ - وتقع مسؤولية مواجهة هذه التحديات بصورة رئيسية على عاتق الحكومات الوطنية والولايات القضائية التابعة لها مثلاً هيئات المحافظات والسلطات البلدية. ومن الواضح مع ذلك، إن معالجة القضايا البيئية الحرجة بشكل سليم يتطلب أيضاً مختلف أشكال التعاون والتنسيق على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

٥٩ - قد يرغب الوزراء في استخدام كل من مبادرة جيغو والإحالات ذات الصفتين المقدمة سابقاً من حكومات عديدة كنقطة بداية لتحديد والتوصية بالسياسات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الغايات بما في ذلك في مناطق محددة. وعند الإعداد للمناقشات، قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون في بحث القضايا البيئية الرئيسية التالية والتي تم تحديدها وتناولها خلال عملية جيغو:

(أ) إن الاعتراف بالدور الحيوي التي تلعبه النظم الإيكولوجية في الدورة المائية وتقييم هذا الدور لمن الجوانب المهمة في خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتي يتحتم إعدادها في العالم بأجمعه بحلول عام ٢٠٠٥. وهناك حاجة لتدابير سياسات لحماية السلامة الإيكولوجية للنظم الإيكولوجية المائية من خلال، ضمن أشياء أخرى، إنشاء وتطبيق تقييمات تُجرى في حينها، وفعالة، للآثار البيئية وأهداف نوعية البيئة لكل من نظم المياه العذبة وما تتلقاه من مياه ساحلية وبحرية؛

(ب) إن تأثير الحضرة على النظم الإيكولوجية المائية كبير بما في ذلك في المناطق الساحلية حيث تعيش نسبة كبيرة من سكان العالم، وحيث تقع غالبية المدن الضخمة. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير سياسات من أجل التخفيف من التحديات المائية، ومن معدلات الإمتصاص المنخفضة، ومخاليط التلوث المركزة، وغياب أو عدم كفاية خدمات الصرف. وينبغي أن تنظر

خدمات التصحاح، بصفة خاصة، لما هو أبعد من مجرد توفير "صنابير ومراحيض" للخدمات العامة، وذلك بالتصدي لإدارة مستجمعات المياه من خلال معالجة المياه المستعملة والتخلص النهائي منها؛

(ج) تحتاج نظم الأنهار والمياه الجوفية والنظم الساحلية إلى الحد الأدنى من تدفقات المياه وذلك للاستمرار في أداء وظائفها واستخداماتها وفوائدها. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تدابير لسياسات تهدف إلى التأكد من أن بعض الأنشطة مثل تشييد السدود، وأنظمة الري، والغابات والتنمية الحضرية لا تعرض للخطر الحد الأدنى من تدفقات المياه؛

(د) وغالباً ما تؤثر أنشطة تتم في "أعلى النهر"، بل وفي بعض الأحيان على مسافة مئات بل آلاف الكيلومترات من ذلك، على الصحة الإيكولوجية وإنتاجية النظم الإيكولوجية الساحلية. ونتيجة لذلك، فإنه من المستحيل بل ومن غير المجدي أن يتم بحث بيئات المياه العذبة والمياه المالحة كنظم إيكولوجية منفصلة. وهناك حاجة لتدابير سياسات للنهوض بمفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، ولتيسير الروابط العلمية، الإدارية والمؤسسية بين إدارة المياه العذبة والإدارة الساحلية والبحرية؛

(هـ) ويمكن أن تقدم التكنولوجيات السليمة بيئياً مساهمة رئيسية لكفالة استدامة إمدادات المياه، والتصحاح ومعالجة المياه المستعملة. هناك حاجة إلى وضع تدابير سياسات، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، للنهوض بتطوير ونقل التقانات الإيكولوجية والأشكال الأخرى من التكنولوجيات السليمة بيئياً في قطاع المياه؛

(و) وغالباً ما يتحد التدهور البيئي والفقر ليشكلا معاً حلقة مفرغة فاسدة تؤدي لمزيد من التدهور ولمزيد من الفقر. وينبغي لتدابير السياسات الخاصة بالتصدي لأي من هاتين المشكلتين أن تبحث التصدي للأخرى في ذات الوقت. إن الفشل في القيام بذلك سيقبل من فعالية وكفاءة تدابير السياسات الأحادية الجانب، كما أنه في أسوأ التصورات، يسلب تدابير السياسات فعاليتها.

٦٠ - وعند تفسير وتنفيذ السياسات المستدامة بيئياً، لا يجب على وزراء البيئة فقط تحديد المدخلات التي تبرز الحاجات البيئية والفعالة تكاليفياً، والمرتكرة على العلم، بل يجب كذلك التصدي للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للسكان (مثل الصحة، التوظيف، الإسكان والتعليم). إن الطبيعة العابرة للحدود لإدارة المياه تجعل التحدي أكبر إلى حد ما، نظراً لأن الإمداد بالمياه، والطلب عليها، يكون غالباً لأكثر من سلطة واحدة، سواء داخل الدول المستقلة أو بينها.

٦١ - في دورتها الثانية عشرة، حددت لجنة التنمية المستدامة أفضل الممارسات، الإجراءات والتدابير التي ستكون مفيدة في المضي قدماً. والتحدي الآن هو تحديد مجموعة من تدابير السياسات التي ستسرع من المعدل الذي يتحرك فيه المجتمع العالمي نحو التنمية المستدامة. في الواقع، لن تتحقق الأهداف والغايات المرتبطة بإعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرج بالنهج الذي ينطوي على أن "الأعمال جارية كالمعتاد" في حين أن الوضع لا يكون كذلك. كما يلزم أن تتضمن تدابير

السياسات تدابير تتصل بالتمويل، بناء القدرات، نقل التكنولوجيا والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج.

٦٢ - من الواضح أن تدابير السياسات الخاصة بـ "مقاس واحد يناسب الجميع" يحتمل ألا تكون مناسبة، حيث يجب أن تفصل الحكومات تدابير السياسات لكي تتصدى لقضايا محددة في ظروف محددة وبيئات طبيعية محددة. ومع ذلك، سيكون من المفيد الاتفاق على السياسات والتدابير المطلوبة على الصعيد المحلي، الوطني، الإقليمي والعالمي، من أجل التعجيل في تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة بإعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ.

دال - مقترحات لمشاورات المستوى الوزاري

٦٣ - وتمشياً مع غرض الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، فإن القضايا الأساسية هي أولاً، تحديد الخطوات العملية اللازمة للتعجيل في تحقيق الغايات المتفق عليها ذات الصلة، ومن المنظور الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وثانياً، تحديد طريقة إدراج الاستدامة البيئية بصورة تامة في الإجراءات الرامية إلى تلبية الغايات. فالانتقال من التخطيط إلى العمل هو أمر أساسي.

٦٤ - على الصعيد الوطني، يمكن أن تشمل الأعمال:

(أ) الاعتراف بأن إحراز تقدم نحو الأهداف، الغايات والالتزامات المرتبطة بإعلان الألفية وخطوة تنفيذ جوهانسبرج هو أولاً وقبل كل شيء من صميم عمل الحكومات ويشمل تعبئة الموارد المحلية وإنشاء هياكل إدارية فعالة؛

(ب) تعزيز الجهود للتأكد من أن:

١' البيئة متضمنة في خطط وبرامج التنمية الوطنية، إستراتيجيات الحد من الفقر وأطر المساعدة الإنمائية الأخرى؛

٢' أن كل قطرة ماء يتم حمايتها واستخدامها على الوجه الأمثل، وكل فكرة جيدة توضع موضع التنفيذ، وأنه يتم تعبئة الموارد من أجل المياه والتصحيح؛

(ج) اعتماد تدابير سياسات تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى:

١' تشكيل لجان مسؤولة ونزيهة على مستوى الوزراء للإشراف على وتقديم تقارير بشأن التنفيذ البيئي لإستراتيجيات الحد من الفقر، إستراتيجيات التنمية المستدامة، برامج الصحة الوطنية، وغيرها؛

٢' تعزيز تنسيق المساعدة الإنمائية في مجال المياه والتصحيح؛

- ‘٣’ استعراض الأطر المتعلقة بالسياسات والأطر التشريعية، المؤسسية، الخاصة بالميزانية والتجارية لضمان الإدارة والتنمية السليمين اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً لموارد المياه، بما في ذلك المياه الساحلية والبحرية؛
- ‘٤’ إجراء تقييم اقتصادي للمياه، خدماتها البيئية وتوفير التصحاح وتوصيل هذا التقييم الاقتصادي لأكثر شريحة من جمهور العامة؛
- ‘٥’ تحديد فرص أوجه التوافق النشاطي المشتركة بين الوزارات وبين السلطات في مجال المياه والتصحاح؛
- ‘٦’ دمج قضايا التصحاح واستخدام الأراضي والتخطيط الحضري ضمن الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛
- ‘٧’ التأكد من أن أنشطة التصحاح تنصدي بصورة كاملة لجمع المياه المستعملة، معالجتها، إعادة استخدامها وإعادة توزيعها في البيئة الطبيعية.

٦٥ - على الصعيدين الإقليمي والعالمي، يمكن أن تتضمن الأعمال:

- (أ) الإقرار بأنه يتعين تعزيز الدعامة البيئية للتنمية المستدامة، ضمن أمور أخرى، من خلال:
- ‘١’ اعتراف واضح وعملي بأنه بدون بدون حماية قاعدة الموارد الطبيعية، فإن التنمية المستدامة تكون غير ممكنة؛
- ‘٢’ تحديد ووضع في الاعتبار التأثيرات البيئية لجميع تدابير السياسات المتفق عليها في المنتديات الدولية؛
- ‘٣’ تمكين النساء بوصفهن جهات أساسية مدبرة لشؤون البيئة؛
- ‘٤’ تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بما في ذلك على المستوى القطري) وزيادة قاعدة موارده؛
- (ب) اعتماد تدابير سياسات تهدف إلى:
- ‘١’ تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك داخل إطار فريق الأمم المتحدة الإنمائي وآليات التنسيق الأخرى؛ و
- ‘٢’ النهوض بدمج المعايير البيئية في عمليات فرز وإقرار مشروعات المنح والقروض.

(ج) بالنسبة للغاية الخاصة بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، اعتماد تدابير السياسات البيئية التي ستقوم:

- ١' بالتصدي للارتباط مع الإدارة الساحلية وإدارة البحار؛
- ٢' بتعزيز تطبيق نهج النظم الإيكولوجية؛
- ٣' حماية الموارد التي تمد بالمياه؛
- ٤' زيادة استخدام الحلول الخاصة بزيادة المياه؛

(د) تقييم الآثار البيئية من جراء المضي قدماً في تحقيق الأهداف، الالتزامات والغايات المرتبطة بإعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ؛

(هـ) المحافظة على استمرار وجود المياه والتصحاح على جدول الأعمال الدولي من خلال عقد دولي فعال وثرى بالموارد للعمل - المياه من أجل الحياة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥).

٦٦ - قد يرغب الوزراء في تحديد تدابير سياسات إضافية محددة قد تقوم على أساس الحالات المختلفة ذات الصفحتين التي تفصل النهج المتكررة التي تم دمجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية والتي كان لها تأثير على التقدم الوطني صوب التنمية المستدامة، وقد يرغب الوزراء في تحديد العقبات الأساسية التي تقف في وجه تحقيق الأهداف.

٦٧ - ومع أن تحديد الإجراءات الضرورية هام جداً، فإن ضمان أن الإجراءات الضرورية المحددة يتم تنفيذها هو حتى على قدر أكبر من الأهمية والجوهرية بالنسبة لتحقيق الأهداف. وقد يرغب الوزراء في طرح خيارات للتعجيل في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. فمثلاً، قد يرغب الوزراء في الدعوة إلى الدعم المتضافر والمنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري من أجل تحقيق الغايات المتصلة بالمياه والتصحاح ذات الصلة والمتفق عليها دولياً بما في ذلك غاية الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط الكفاءة بحلول عام ٢٠١٥.

٦٨ - وكما ورد فيما تقدم، يقترح أن يشكل موجز للمناقشة عنصراً أساسياً لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

ثالثاً - نوع الجنس والبيئة

معلومات أساسية

٦٩ - حسب رأي البنك الدولي وغيره^(١) فإن التنمية المستدامة لبلد ما لا تكون ممكنة بدون تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وهذا يعني أن المساواة الجنسانية ليست مسألة عدالة اجتماعية فقط ولكنها أداة فعالة وشرط مسبق لحفظ البيئة، والتنمية المستدامة.

٧٠ - وتعتبر المطبوعات التي صدرت مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمرأة والبيئة وتوقعات البيئة العالمية الكتاب السنوي ٢٠٠٤، المشاركة الفعالة من جانب المرأة وإدماج القضايا الجنسانية^(٢) في السياسات البيئية كمحددات غاية في الأهمية لتنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية، وكذلك التزامات منهاج بيجين للعمل (Beijing Platform for Action) (١٩٩٥) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢).

٧١ - سوف يسترعي الاحتفال العشري بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالنساء الاهتمام إلى منهاج عمل بيجين، ذلك أن الفرع كاف من ذلك المنهاج يركز على النساء والبيئة، ويشدد على أهمية إشراك المرأة بصورة نشطة في عمليات صنع القرارات البيئية على جميع المستويات، وإدماج الاهتمامات الجنسانية ومنظوراتها في سياسات وبرامج التنمية المستدامة، وإنشاء وتعزيز آليات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم تأثير السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة.

٧٢ - وعند استعراض تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية، تظهر حاجة ماسة للتركيز على الروابط البينية والصلات المتشابكة والعلاقات بين مختلف الأهداف. يضاف إلى ذلك، أن من الجدير بالملاحظة أن المساواة بين الجنسين واستمتاع المرأة الكامل بحقوقها الإنسانية هو شرط ضروري لاستتصال شأفة الفقرة. وفي هذه الورقة سوف ينصب اهتمام خاص على أهمية الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) والهدف ١ (استتصال شأفة الفقر المدقع والجوع) الواردة في إعلان الألفية وذلك من أجل تنفيذ الهدف ٧ (ضمان الاستدامة البيئية). وحتى الآن لم تُدرج التقارير القطرية المتعلقة بتنفيذ الهدف ٧ منظوراً جنسانياً في تحليلاتها.

(١) بيان صحفي من البنك الدولي بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤: "دلت البحوث من جميع أنحاء العالم على أن عدم المساواة بين الجنسين يبطئ من سرعة النمو الاقتصادي ويجعل التخلص من الفقر أمراً أكثر صعوبة. [...] وبالنظر لهذه الأسباب كلها، فإن البنك الدولي ينظر إلى الهدف الإنمائي الثالث في إعلان الألفية، وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - على أنه مكون أساسي لمهمته الشاملة لتقليل الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة". ومن بين المؤلفين والباحثين الآخرين: أغويلار، لورينا (٢٠٠٢). التيار الحتمي. السياسات الجنسانية للقطاع البيئي في أمريكا الوسطى. أبسولوتو س. أ، سان خوسيه.

(٢) والجنس يحدد العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة. والجنس يفسر اجتماعياً، والعلاقات الجنسانية محددة من الناحية السياقية وتتغير غالباً استجابة للظروف المتغيرة. والمساواة بين الجنسين: التساوي في فرص البروز، والتمكين ومشاركة الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، وإدماج قبول الحقوق المتساوية والثابتة لجميع النساء والرجال.

٧٣ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع الأول للجمعية العالمية للمرأة المعنية بالبيئة: المرأة صوت للبيئة (WAVE) وذلك في مقره الرئيسي في نيروبي، كينيا. وقد عقدت الجمعية جنباً إلى جنب مع اجتماع شبكة وزيرات البيئة: النساء المسؤولات عن البيئة، ١١ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد وضعت جمعية المرأة كصوت للبيئة بياناً، وكذلك وضعت توصيات وملفلاً لأفكار مشروعات محددة يمكن أن تغذي مناقشات شبكة الوزيرات. فمثلاً اقترح أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمشروع يدمج الأبعاد البيئية في الاتفاقية المعنية بالتخلص من جميع أنواع التمييز ضد المرأة. واقترح المشاركون كذلك ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتصميم وتنفيذ برنامج بناء قدرات لتيسير اتباع النهج متعددة القطاعات للحصول على المعارف والمهارات التي تسرع من عملية تمكين المرأة، والقيادة، والتخلص من أوجه التفاوت الجنسانية في القطاع البيئي. يمكن الحصول على التقرير الكامل للاجتماع بالرجوع إلى الموقع www.unep.org/DPDL/Civil-Society/WAVE.

باء - البيئة ونوع الجنس: الأعمال التمهيدية

٧٤ - من الزاوية البيئية، تقوم النساء حول العالم بأدوار واضحة ومختلفة عما يقوم به الرجال: إدارة النباتات والحيوانات في الغابات، والأراضي الجافة والأراضي الرطبة والزراعة، وجمع المياه، وجمع الوقود، والأدوية، والعلف للاستخدام المنزلي وتوليد الدخل؛ وفي الإشراف على الأرض وموارد المياه. والخبرات الواسعة النطاق للنساء تجعلهن مصدراً قيماً للمعارف والخبرات في الإدارة البيئية واتخاذ التدابير الملائمة. وعلى الرغم من العوائق الكبيرة؛ فقد أثبتت المرأة أنها فعالة إلى حد كبير في إحداث التغيير وتنظيم أنفسهن في جميع أنحاء العالم من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والعمل نحو خلق بيئة صحية ومسالمة.

٧٥ - على الرغم من التسليم الواسع النطاق بالدور المهم جداً الذي تقوم به المرأة في التنمية المستدامة، فإن وجود هياكل تمييزية ومواقف تمييزية على كل المستويات تسفر عن تجرد أنماط معينة من عدم المساواة الجنسانية. وتواجه الكثير من النساء حواجز شديدة تشمل ظروف حياتهن في المناطق الفقيرة الملوثة. وبصفة عامة تعمل المرأة أياماً أطول تجمع بين شغل المنزل ومهام الإنجاب مع الأنشطة الإنتاجية، مع وجود حوافز أقل. وتواجه النساء المعيلات واللاجئات والنساء النازحات والمهاجرات والنساء من السكان الأصليين عوائق إضافية تسفر غالباً عن مزيد من تهميشهن والعنف ضدهن. وبالنسبة للكثير من النساء يؤدي تقاطع خطوط الجنس والسلالة والوضع الاجتماعي والاقتصادي وجوانب التعرض الأخرى إلى خلق أعباء متعددة تجعل المساواة الجنسانية أمراً مستحيلاً.

٧٦ - والفقير هو أكثر العناصر سُمية في المجتمع (www.unep.org/cpi/av/jointheaction)، وفقاً لما تفق عليه وزراء التنمية الأفارقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ فإن المساواة الجنسانية هي المفتاح لكسر دائرة الفقر وتحسين نوعية حياة الناس في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد فإن جوانب الارتباط بين

الجنس والفقر والبيئة تكون واضحة. وقد توصل سيجر وهارتمان (٢٠٠٤)^(٣) إلى النتائج التالية: أن نوع الجنس هو عامل محدد في ارتباطات الفقر والبيئة، وإلى أن عدم المساواة الجنسانية والتدهور البيئي وتعمق الفقر هي عناصر متداخلة ذاتياً، وعلى العكس من ذلك، فإن إحداث التحسينات في أي من هذه العناصر الثلاثة يمكن أن تحفز التحسن في العنصرين الآخرين.

٧٧ - وتعمل النساء كعوامل تغيير في جميع أنحاء العالم. وقد تجمع الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وحركات النساء الأوسع نطاقاً، حول قضايا الجنس وتأمين ضرورات الحياة. وقامت الكثير من الجماعات بتحديد الموضوعات البيئية كأولوية، وسعت بقوة ونشاط إلى جعل الجنس والبيئة على قمة جدول الأعمال السياسي على جميع المستويات. وهي بعملها هذا قد حصلت على نطاق واسع من الخبرات بما فيها الخبرات على الأرض وأصبحت مصادر مهمة للمعلومات لصناع السياسات والتنفيذ.

٧٨ - ومن المهم أيضاً التأكيد على أدوار الرجال ومسؤولياتهم في النهوض بالمساواة الجنسانية في المجتمع بصفة عامة وفي القطاع البيئي على وجه الخصوص. إن هناك حاجة إلى التحليلات والبيانات المتميزة جنسانياً من أجل إيضاح أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء المتفرعة.

جيم - الاستجابات للسياسات الدولية العامة

٧٩ - أعربت الحكومات عن التزامها بخلق نموذج إنمائي جديد، يدمج الاستدامة البيئية مع العدالة والمساواة الجنسانية داخل، وفيما بين، الأجيال على النحو الوارد في الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١، تحت عنوان "الإجراءات العالمية للمرأة من أجل التنمية المستدامة". وينص المبدأ ٢٠ من إعلان ريو "على أن للمرأة دوراً حيوياً في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة" وقد سلم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) بأن المرأة تمثل "مجموعة رئيسية" للتنمية المستدامة، وضع أحكاماً محددة لتحسين وضعها. وتشتمل هذه الأحكام على الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى ١٤٥ إشارة مرجعية أخرى.^(٤) وتؤكد خطة تنفيذ جوهانسبرج على الحاجة إلى إجراء تحليل جنساني، وإلى وجود بيانات جنسانية مخصصة، وإدماج الجنس في جميع جهود التنمية المستدامة، والتسليم بحقوق المرأة في الأرض. وينص إعلان جوهانسبرج على "أننا ملتزمون بضمان تمكين المرأة، وإدماج التحرير والمساواة الجنسانية في جميع الأنشطة التي يضمها جدول أعمال القرن ٢١، والأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية وخطة تنفيذ قمة جوهانسبرج".^(٥) وقد قررت الدورة الحادية

(٣) مأخوذة من: مشروع تقرير جوبي سيجر وبيتسي هارتمان، ٢٠٠٤، Gender Assessment of DEWA and UNEP/DEWA, Nairobi .

(٤) http://www.un.org/esa/sustdev/documents/UNCED_Docs.htm

(٥) www.johannesburgsummit.org

عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة أن "تحقيق المساواة بين الجنسين سوف يمثل قضية متشعبة في جميع الأعمال القادمة حتى عام ٢٠١٥".^(٦)

٨٠ - وكما حدث في دوراته السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته العشرين مقررًا بشأن دور المرأة في البيئة والتنمية (المقرر ٩/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩). وطلب المجلس/المنتدى إلى المدير التنفيذي في هذا المقرر مواصلة بذل الجهود لتحقيق الالتزامات التي قطعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نفسه أثناء المؤتمر العالمي الرابع للمرأة كمساهمة منه في تحقيق الأولويات العالمية لتحقيق تقدم المرأة بحلول عام ٢٠٠٠، والقيام بالمزيد من الأنشطة في برنامج عمله تكون موجهة إلى المرأة، وتعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات على تمكين المرأة من المشاركة في عملية صنع القرارات بشأن المسائل البيئية، وتزويد المرأة بالمعلومات عن البيئة، وتوسيع نطاق شبكة نقاط الاتصال الجنسانية.

٨١ - ويسلم منهاج عمل بيجين في دياحة الفرع كاف، "المرأة والتنمية"، بأن النساء كمستهلكات ومنتجات وكمعنتيات بأسرهن وكمعلمات يعلن دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة. ويلاحظ المنهاج، أن المرأة لا تزال غائبة إلى حد بعيد على جميع مستويات صياغة السياسات وصناعة القرارات في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئة وحفظها وحمايتها وإعادة تأهيلها، وأن خبراتهن ومهارتهن في مناصرة إدارة الموارد الطبيعية السليمة ورصدها لا تزال مهمشة في عمليتي صنع السياسات وصنع القرارات وكذلك في المؤسسات التعليمية والوكالات ذات الصلة بالبيئة على مستوى المديرين. ويحدد المنهاج ثلاثة أهداف استراتيجية ينبغي تعزيز تنفيذها بتدابير محددة ألا وهي:

(أ) كاف ١: إشراك المرأة بصورة نشطة في عملية صنع القرارات البيئية على جميع المستويات؛

(ب) كاف ٢: إدراج الشواغل والمنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) كاف ٣: تقوية أو إنشاء آليات على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لتقييم تأثير التنمية والسياسات الإنمائية على المرأة.

٨٢ - اعترفت الدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤، بالمساهمات الفريدة التي تقدمها النساء من السكان الأصليين من حيث امتلاك ثروة تقليدية من المعلومات بشأن حفظ التنوع البيولوجي وإدارة التنمية المستدامة ونقلها عبر الأجيال، وناشد أمانة الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجميع أجهزة الأمم المتحدة

المختصة بإدراج القضايا الجنسانية للسكان الأصليين ومعارفهم في سياسات وبرامج التنمية الوطنية.^(٧)

دال - مقترحات لمشاورة على المستوى الوزاري

٨٣ - مناقشات موجهة: بالنظر إلى أن هناك العديد من القضايا الجنسانية والبيئية التي تحتاج إلى إيلائها اهتماماً من جانب المجتمع الدولي، وتسليماً بأن الكثير من التوصيات التي تدعو إلى مواصلة التشغيل قد انبثقت عن المؤتمرات الدولية السابقة، فإن من المقترح أن تعبر الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي اهتماماً خاصاً إلى الجوانب البيئية في عدد مختار من القضايا الجنسانية والبيئية الدولية. وتيسيراً لإجراء حوار وزاري تفاعلي في هذا الشأن، فإننا نقترح أدناه بنود عمل دليوية معينة: الجوانب الجنسانية من مسألة المياه والتصحيح؛ والصحة البيئية؛ والفقر ونوع الجنس؛ والجوانب الجنسانية من تغير المناخ. وقد يرغب الاجتماع الوزاري في مناقشة هذه البنود بالاستعانة بنماذج واقعية، وتقديم توصيات من أجل الارتقاء بأفضل الممارسات وتطبيقها على نطاق واسع. والفئات المقترحة ليست جامعة مانعة ولا هي تستبعد بعضها البعض.

١ - الجوانب الجنسانية للمياه والتصحيح

٨٤ - من المسلم به الآن بصورة متزايدة أن المرأة تلعب دوراً هاماً للغاية في الإدارة المحلية للمياه، وأن ضمان حصول المرأة على المياه الصالحة للشرب للاستخدام المحلي والإنتاجي متطلب أساسي لرفاه المجتمع المحلي وللمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالأوضاع في حالات الصراع والحرب وفي الأحياء الفقيرة، يعتبر حصول المرأة على المياه والإسكان والتصحيح أمراً ضرورياً. وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن "حق الإنسان في الحصول على المياه يعطي الحق لكل فرد في الحصول على مياه كافية ومأمونة ومكفولة وميسورة مادياً، وفي المستطاع وذلك من أجل الاستخدامات الشخصية والمحلية." (٢٠٠٢). وهذا يعني ضمناً أيضاً صيانة صحة النظام الإيكولوجي وسلامته. وحددت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة بشأن المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية أن من التحديات الخاصة تعزيز أدوار المرأة وأوضاعها باعتبارها مشاركة في التغيير أحد عناصره، وتضمنين نوع الجنس في صلب عمليات التخطيط وصنع القرارات والإدارة.^(٨)

٨٥ - كفاءة النفاذ: عامة ما يكون الحق في المياه مرتبط بالأرض. إلا أن قوانين حيازة الأرض والنظم القانونية غالباً تكشف عن أوجه تفاوت جنساني في الملكية وفي الحقوق، الأمر الذي يقلل وصول المرأة إلى الأصول البيئية في أجزاء كثيرة من العالم. ولذلك فإن خلق أطر وطنية (مثل الأطر الدستورية، والتشريعية، والتنظيمية) التي تضمن الوصول إلى المياه، وتنفيذ تلك الأطر، هما شرطان

(٧) تقرير عن الدورة الثالثة للمنتدى الدائم لقضايا السكان الأصليين (١٠ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤)، E/C.19/2004/23.

(٨) مأخوذة من موجز الرئيس أثناء الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة (E/2004/29; E/CN.17/2004/21).

أساسيان. فمن أجل ضمان وصول المرأة إلى الأرض وإمتلاكها لها على النحو المتفق عليه في خطة تنفيذ جوهانسبرج، ينبغي القضاء على الحواجز القانونية والدستورية التي تمنع المرأة من امتلاك أو من وراثة الأرض. ويمكن للحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز إدماج النفاذ المضمون إلى الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى في أحكام الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨٦ - إن توفير مرافق التصحاح السليمة هو أولوية قصوى بالنسبة للنساء والفتيات. ففي الكثير من المجتمعات الريفية، يتوجب على النساء أن يقطعن مسافات طويلة للحصول على خلوة، وغالباً ما يكون ذلك بين الأدغال وفي الحقول حيث ينتفي الأمن الشخصي. ويزداد هذا الوضع سوءاً في أوضاع التراجع. كما أن قطع الغابات وفقدان الغطاء الخضري يزيد هذا الوضع سوءاً. وتتغيب الفتيات عن المدارس نتيجة لعدم وجود المرافق النظيفة والخاصة المتعلقة بالتصحاح داخل المدارس. وهناك دليل متزايد بأن التصحاح الإيكولوجي وتقانات الصرف الصحي غير المركزية يمكن أن تقدم حلولاً سليمة بيئياً يمكن أن تصل إليها المرأة، وأن تكون في متناولها.

٨٧ - إدراج الجنس في الإدارة المتكاملة لموارد المياه: وكما تم الاتفاق عليه أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فإن أفضل طرق للإدارة المستدامة لموارد المياه هي نظم الإدارة المتكاملة للمياه. ومن الضروري إدراج البعد الجنساني في هذه النظم، الأمر الذي يؤكد على الدور المحدد للنساء والرجال في استخدام الموارد المائية وإدارتها. وهذا يتطلب أن تظل الاعتبارات الجنسانية عاملاً رئيسياً في السياسات والبرامج والميزانيات المتعلقة بالمياه. والأدوات الأساسية للإدارة المتكاملة لموارد المياه هي: البيانات المفصلة جنسانياً، والتحليل الجنساني، ومبادرات الميزنة التي تأخذ في اعتبارها الجنسين، والمؤشرات المراعية للبعد الجنساني، والرصد والتقييم، وكذلك مشاركة المرأة النشطة في التخطيط والتنفيذ. وفيما يتعلق بهذه التحديات المتداخلة التخصصات، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن يلعب دوراً نشطاً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالجنس والمياه. يضاف إلى ذلك، إن فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمياه والتصحاح يمكن أن ترتبط بالشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالنساء والمساواة بين الجنسين.

٨٨ - تقييم السياسات من حيث مراعاتها للاعتبارات الجنسانية: تؤثر السياسات والأنشطة المتعلقة بالمياه على حياة الناس وأرزاقهم وكثيراً ما يكون لها آثار تفاضلية من الناحية الجنسانية. ومن المهم. يمكن تقييم ذلك قبل وضع الخطط وتنفيذها. إذا يمكن للسدود والبنيات الأساسية الخاصة بالمياه والساحلية أن يكون لها تأثير سلبي على أرزاق الجماعات المحلية للسكان الأصليين (اللجنة العالمية للسدود) وزيادة أعباء العمل على النساء المحليات. وقد واجه تخصيص موارد المياه وخدمات المياه قدراً كبيراً من الشكوك بسبب تأثيراتها على توافر المياه، ونوعيتها ويسر الحصول عليها بالنسبة للقطاعات الأكثر فقراً في المجتمع. ولا يزال يتوجب على الحكومات الوطنية والمحلية أن تؤمن النفاذ الآمن والميسور إلى مياه الشرب عن طريق عدة طرق من بينها تنظيم الأسعار. وينبغي على جميع أصحاب المصالح بما فيهم القطاع الخاص، الاعتراف بالماء كسلعة عامة، ينبغي إدارتها لسد

الاحتياجات الاجتماعية والاستدامة البيئية. وينبغي أن ينعكس ذلك في الشراكات ما بين القطاع العام والخاص أو بين القطاع العام كله. وينبغي على الحكومات ألا تغفل الأبعاد الجنسانية في تقاريرها القطرية عن حالات الأداء نحو تحقيق الهدف ٧.

٨٩ - المشاركة والتمكين: ومن أجل إدراج المنظور الجنساني في حفظ المياه وإدارتها، يصبح إشراك المرأة إشراكاً نشطاً من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة بما في ذلك المهنيات والمخططات والنساء الحليات شرطاً أساسياً. وبدأت النساء منذ السبعينات في أنحاء متعددة من العالم في التحرك بنشاط لوقف تدهور نظم المياه لديهن. وتقوم النساء كذلك بتنظيف الأنهار والحفاظ على مناطق مستجمعات المياه واستهلال عدد كبير من مشروعات المياه، كما تفعل الكثير من المنظمات الشريكة للنساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك (www.wecf.org). وفي حالات أخرى نجد النساء يتجمعن لإدماج المنظور الجنساني في إدارة المياه بعدة طرق من بينها جمعية المرأة كصوت للبيئة، في التحالف الدولي للجنس والماء (www.genderandwateralliance.org)، وتجمع النساء أثناء دورات لجنة التنمية المستدامة (www.wedo.org). وقد طور الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة مبادئ توجيهية اشتملت على أدوات وتوصيات لمعالجة المنظور الجنساني، ومبادرات الصيانة والاستخدام المستدام في المناطق البحرية الساحلية وأحواض الأنهار ومستجمعات المياه.^(٩)

٢ - الصحة البيئية والفقير والجنس

٩٠ - إن النساء في الكثير من البلدان يكن أكثر فقراً من الناحية الاقتصادية، وأقل صحة من الرجال، مما يجعلهن أكثر تعرضاً للأمراض المزمنة والأوبئة. ومما يزيد اعتلال الصحة سوءاً، تلوث المياه، وشح الغذاء، والعناء الجسماني المرتبط غالباً بالتغير البيئي. وبسبب تقسيم العمل اجتماعياً وبسبب الخصائص الفسيولوجية، فإن المرأة تدفع ثمناً أعلى للتدهور البيئي (إزالة الغابات، شح المياه، تدهور التربة، التعرض للمواد الكيميائية والملوثات العضوية). كما أن شح الموارد يؤثر على أعباء العمل التي تتحملها المرأة وعلى استخدام الطاقة وعلى التغذية والصحة. وهذه الحلقة المفرغة تدفع النساء أكثر وأكثر إلى الفقر وإلى اعتلال الصحة وتتسبب في إرهابهن بسبب العمل. وغالباً ما تتوقف الفتيات عن حضور المدارس إذا كان من الواجب عليهن مساعدة أمهاتهن في جمع الموارد الشحيحة.

٩١ - وفي الإعلان الدولي بشأن الأمراض الناجمة عن التلوث الكيميائي المعتمد في باريس، في أيار/مايو ٢٠٠٤ من قبل الأخصائيين الطبيين تم التشديد على أن عدداً من المواد الكيميائية التي لم تخضع للتجارب، والموجودة في البيئة تمثل تهديداً خطيراً لحياة الأطفال وحياة الإنسان. وتؤدي أجهزة الغدد الصماء الحساسة لدى النساء والطبقات الإضافية من الدهون تحت الجلد، وكذلك ما يضطلعن به من دور إيجابي، إلى خلق إمكانيات للتضرر بوجه خاص الأمر الذي يعني أنهن أكثر

(٩) أغويلار، لورنا ولتزا كاستانيدا، ٢٠٠٠. عن صائدي الأسماك، وصائدات الأسماك، والبحار وحالات المد: منظور جنساني في المناطق البحرية الساحلية. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. Siles, J. and D. de Soares, 2003. La Fuerza de la .Corriente: Gestion de cuencas hidrograficas con equidad de genero. IUCN, 2003 (www.generoyambiente.org).

تعرضاً للسميات البيئية من الرجال. يضاف إلى ذلك إلى أن إدارة النفايات المنزلية تمثل مشكلة تواجهها كثير من النساء. وانتشار وباء الأيدز يلقي بعبء إضافي على النساء، ليس فقط كفيرسات له، ولكن كمقدمات للعناية لمن يعانون منه: فالمرأة الريفية في جنوب أفريقيا قد تستخدم عدداً يصل إلى ٢٤ دلواً من المياه يومياً لكي تُعني بمريض واحد في مرحلة متقدمة من مرض الأيدز.^(١٠)

٩٢ - *تأمين الصحة البيئية*: ضمان الجودة البيئية شرط أساسي لصيانة صحة المرأة. وهذا يؤكد على أهمية الأخذ بالنهج التحوطي (الوارد في مبدأ ريو ١٥) ويتمشى مع الغاية الاستراتيجية جيم ٢ من منهاج عمل بيجين: "تعزيز التدابير الوقائية التي تنهض بصحة المرأة". وينبغي أن تأخذ المعايير والمستويات الموحدة للاستخدام والتعرض للمواد الكيميائية الخطرة في الاعتبارها تعرض المرأة للتضرر بصورة خاصة. ينبغي من أجل استعادة التوازنات البيئية، بذل جهود منسقة لزيادة إنتاج الكتلة الأحيائية بصورة مستدامة ذلك لتلافي الإفقرار، وللحد من أعباء العمل الملحق على عاتق النساء، وكذلك لتحسين صحة النساء والمجتمعات المحلية.

٩٣ - *إدراج البعد الجنساني في التيار العام*: هناك حاجة ماسة لإدماج المنظور الجنساني في الجهود المبذولة في ميدان البيئة والصحة. ففي العديد من البلدان (مثل ألمانيا) والمناطق (مثل أمريكا الوسطى)، بذلت جهود محددة لإدراج البعد الجنساني في جميع السياسات البيئية. ولا بد من تقاسم الخبرات المتحصلة من مثل تلك السياسات. وتحتاج أجهزة المعاهدات التابعة للأمم المتحدة إلى المساعدة التقنية وإلى التدريب لتمكين الخبراء من فهم تأثيرات الدمار البيئي على صحة المرأة وعلى حياتها، وإدماج ذلك في أعمالها. ويمثل هذا تحدياً مهماً أمام بعض الاتفاقيات والمبادرات مثل اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة والمبادرة التشريعية التابعة للاتحاد الأوروبي لتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها (REACH) الرامية إلى إدماج البعد الجنساني في جميع أعمالها. ويقدم البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC)، بخاصة، فرصاً مهمة لإدماج البعد الجنساني في أنشطته الحالية.

٩٤ - *الإعلان، والرصد والتقييم*: إن تقديم المعلومات التي تبين البعد الجنساني بشأن البيئة والصحة أمر أساسي. وقد أوصى "مجلس المرأة كصوت البيئة" بأن يبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية مبادرة مع وزارات البيئة الوطنية، ووزارات الصحة الوطنية، بالتعاون الوثيق مع منظمات المرأة، لرصد التأثيرات الصحية التي تبين البعد الجنساني، والناجمة عن المواد السمية والتلوث البيئي على النساء المحليات، وبخاصة تلك النسوة اللائي يعشن في فقر وذلك من خلال مبادرة إبراز أوجه الارتباط بين الصحة والبيئة، وذلك بالاستفادة من النظام الموحد عالمياً للتصنيف ووضع العلامات على المواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والأنشطة الأخرى التابعة لبرنامج الإدارة السليمة للكيمواويات المشترك بين المنظمات. وهناك حاجة

(١٠) أغويلار، لورنا ولتزا كاستانيدا، ٢٠٠٠. عن صائدي الأسماك، وصائدات الأسماك، والبحار وحالات المد: منظور

جنساني في المناطق البحرية الساحلية. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. Siles, J. and D. de Soares, 2003. La Fuerza de la

.Corriente: Gestion de cuencas hidrograficas con equidad de genero. IUCN, 2003. (www.generoyambiente.org).

إلى تقديم الدعم إلى برنامج التدريب الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية على الجنس والمواد الكيميائية والذي ينفذ في البرازيل والفلبين وأوروغواي والذي كانت قد توقفت العمل فيه بسبب نقص الأموال، كما يلزم تقديم الدعم لإدراج المنظور الجنساني في مبادرات بناء القدرات التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية في ميداني المواد الكيميائية والصحة.

٩٥ - مشاركة المرأة وتمكينها: وتناصر منظمات المرأة، في جميع أنحاء العالم وجود بيئة سليمة خالية من النفايات الخطرة والمواد الكيميائية والمواد السمية، وتنظم النساء اللائي يقعن ضحايا للتلوث البيئي أنفسهن في حملة من أجل بيئة نظيفة والحصول على تعويض عن الخسائر التي يُصبن بها. وقد بدأ العديد من المنظمات النسائية شراكات مع الباحثين والمؤسسات لدراسة ورصد نوعية البيئة وتأثيراتها الصحية على المجتمعات المحلية. وقد أنشأت وزيرات البيئة ووزيرات الصحة من مختلف أنحاء العالم شبكات دولية لمواجهة حالات الإجحاف المستمرة التي تعاني منها المرأة، ويمكن للربط بين هاتيك الشبكات أن يوفر نظرات ثاقبة ذات فائدة كبيرة. ومشاركة المرأة، بصفة عامة، في سياسات الصحة البيئية ومشروعاتها والدعم من أجل تمكينها هذه هي الطريقة الفعالة لتعزيز السياسات البيئية.

٣ - الجوانب الجنسانية للتغير البيئي العالمي

٩٦ - هناك قبول متزايد لحقيقة أن التغير البيئي العالمي والتغير المناخي^(١١) بصفة خاصة يعرضان للخطر استراتيجيات كسب الرزق التي تعتمد على البيئة. ومن المتوقع أن يؤدي التغير البيئي إلى زيادة الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، حيث أن الفقراء يكونون أكثر تعرضاً للآثار السيئة لهذا التغير. ومن المحتمل بدرجة كبيرة أن تتسم آثار تغير المناخ بتفاضل جنساني حيث أن البعد الجنساني مهم في فهم الكوارث: فاستراتيجيات كسب الرزق لدى الإناث تتأثر بالتغير البيئي^(١٢). إذ تتفاوت المنظورات والردود والتأثيرات المحيطة بالحوادث الكارثية من الرجال إلى النساء، حيث أن كل منهما له مجموعة المسؤوليات الملقاة على عاتقه، ونقاط الضعف التي يعاني منها، والقدرات والفرص غير المتساوية للتكيف مع التغير البيئي ومن ثم فهما يتعرضان للتغير البيئي أو للكوارث بصورة تختلف عن بعضهما البعض.

٩٧ - إدراج البعد الجنساني في التيار العام: إن إدراج البعد الجنساني في التيار العام هو مهمة لها الأولوية في إدارة الهياكل المؤسسية في حالات الكوارث وفي حالات التغير البيئي، بما في ذلك ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال. ولا تزال الجوانب الجنسانية تظهر على استحياء في عمليات التخطيط وصنع القرارات بشأن تغير المناخ، والتقليل من حدة الكوارث وإدارتها. وتمثل المرأة أنواعاً معينة من رأس المال الاجتماعي لا يوجد تسليم رسمي به، ولا يعتد به في منع الكوارث

(١١) هذه الورقة تركز بصراحة على تغير المناخ. والجوانب الأخرى ذات الصلة بتغير المناخ مثل فقدان التنوع البيولوجي والتصحر وتنصل بالطبع بهذا السياق.

(١٢) World Bank PREMnotes, no 57, August 2001: Hurricane Mitch - تأثيرات التكيف مع الأزمات على الجنسين.

وأعمال الإغاثة. يضاف إلى ذلك أن الجنس طالما كان عنصراً غائباً في مفاوضات تغير المناخ، فلم يُعَرَّ أحد اهتماماً تقريباً إلى ضرورة إشراك المرأة، أو تحديد الجوانب الجنسانية كجزء من المداولات. وقد وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التعرض والتخفيف من الآثار الضارة على رأس جدول أعماله، ولكنه لا يزال يحتاج إلى تسليط الضوء على الجنس.

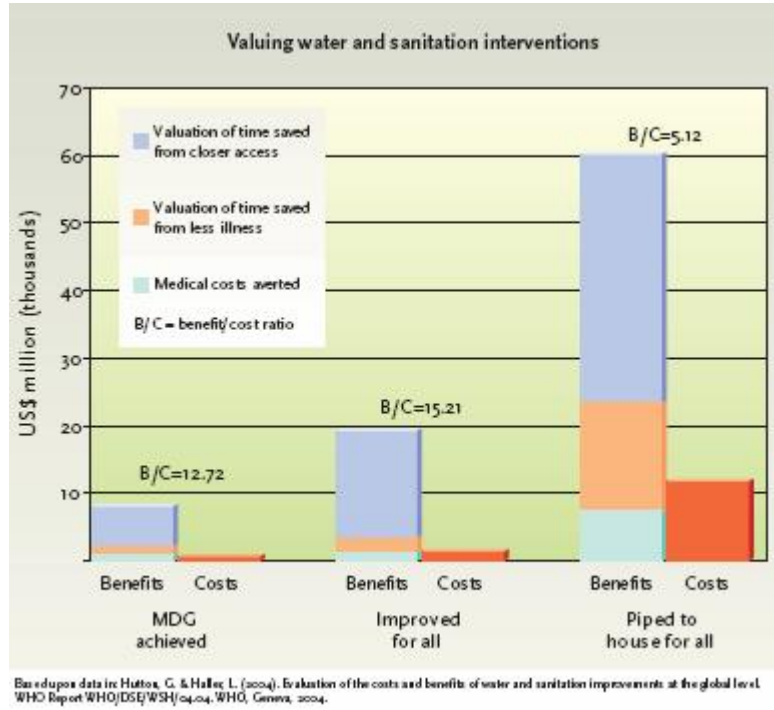
٩٨ - الإعلام، والرصد والتقييم: لا يزال يتوجب على الإنذار بالكوارث وتقييمها أن يدرج البعد الجنساني في جميع مراحل عمله خلال التحليل الجنساني، بما في ذلك المتغيرات الاجتماعية واستخدام البيانات المفضوطة جنسانياً. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تدعم استحداث وتعميم المعلومات عن قضايا الطاقة وتغير المناخ التي تعكس مشاغل ومناظير مختلف النساء من جميع مستويات المجتمع. وهناك حاجة إلى وضع مؤشرات لتفصيل البيانات على أساس جنساني بشأن استخدام الطاقة والاقتصاد فيها وكذلك بشأن تأثيرات تغير المناخ التي تقع على المرأة بصورة مختلفة عن الرجل. وفي هذا السياق ينبغي تطوير وتنفيذ معايير ومؤشرات تراعي البعد الجنساني في آليات داخل آليات بروتوكول كيوتو. وينبغي الاعتراف بمعارف المرأة للمنع والتكيف. ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن يبدأ دراسة عالمية بشأن التأثيرات المتباينة جنسانياً، وأوجه التعرض لتغير المناخ العالمي والتغيرات البيئية العالمية ذات الصلة بما في ذلك التركيز على قدرات المرأة للتكيف مع الكوارث البيئية.

٩٩ - مشاركة المرأة وتمكينها: يمكن للمرأة أن تصور المخاطر والمثالب التي تتعرض لها من وجهة نظرها وأن تلعب دوراً مهماً في الإنذار المبكر. فقد نظمت النساء أنفسهن للتأثير على المفاوضات الدولية لتغير المناخ والسياسات الوطنية، عن طريق الشبكات الدولية مثلاً لتشجيع دور النساء في تنمية الطاقة المستدامة^(١٣) والشبكة التي أنشئت أخيراً للجنس وتغير المناخ (www.gendercc.interconnection.org). وينبغي لبرامج منع الكوارث والتخفيف من حدتها أن تزيد من مشاركة المرأة في التخطيط وإدراج التعليم والإرشاد الميداني الذي يستهدف المرأة وذلك عن طريق نهج تشاركي تجاه تقييمات أوجه التعرض على مستوى المجتمع المحلي مع قيام المرأة بتحديد المخاطر وأوجه التعرض.

(١٣) مثل ENERGIA (www.energia.org)، SAGEN (شبكة جنوب أفريقيا للجنس والطاقة؛ mepc.africa.co.za/content/sagen/sagen.htm) and LIFE E.v. (www.life-online.de)

المرفق الأول

رسم يبين الروابط بين الاستدامة البيئية والفوائد والتكاليف الاقتصادية



المصدر: "الصحة والبيئة - أدوات لاتخاذ قرارات فعالة: مبادرة الروابط الصحية والبيئية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية" (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤)

حافضة وإجراءات السياسات ذات الأولوية من أجل التغلب على عوائق تنفيذ الغايات الخاصة بالمياه في القمة العالمية للتنمية المستدامة وإعلان الألفية

حدد الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون الذين حضروا الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في جيجو، جمهورية كوريا (آذار/مارس ٢٠٠٤) النهج، والإجراءات والأبعاد البيئية التالية كي تشكل أساساً للإدارة المتكاملة لموارد المياه:

(أ) الإدارة الشاملة لعدة قطاعات لموارد المياه: يتطلب الأمر التعاون بين كافة القطاعات المعنية، خاصة بين مديري إمدادات المياه ومديري نوعية المياه. إن الطلب على المياه واستخدامها يقع في مركز الاهتمامات القطاعية والاجتماعية المعقدة والتي غالباً ما تكون ذو صبغة تنافسية (بين، على سبيل المثال، الزراعة، الصناعة، الطاقة والاستخدامات المحلية وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية)؛

(ب) عمليات التخطيط الوطنية: تعتبر الإدارة المتكاملة لموارد المياه مطلوبة لتيسير، عدة أمور من بينها التوزيع الفعال للموارد. وينبغي أن تعطي إستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، إستراتيجيات الحد من الفقر (بدمج الاستدامة البيئية) والخطط الأخرى أولوية مسبقة للمياه، التصحاح والمستوطنات البشرية؛

(ج) النهج العابرة للحدود: يمكن للتعاون بين الدول الشاطئية في الإدارة والاستخدام المستدام للأهوار المشتركة ومستودعات المياه الجوفية أن تفتح الباب لأشكال أخرى من أشكال التعاون عبر الحدود والاستقرار الإقليمي. يمكن تعزيز وإنفاذ الإجراءات الوطنية من خلال التعاون الإقليمي فيما بين البلدان المعنية، ويمكن أن يتم ذلك، مثلاً، من خلال إدارة أحواض الأهوار المشتركة والاتفاقات الشاطئية و، إن أحتاج الأمر، من خلال التعاون الدولي؛

(د) نهج يركز على النظم الإيكولوجية: ينبغي للبلدان عند تبني نهج متكامل لإدارة موارد المياه أن تحلل النطاق الكامل للآثار البيئية عند المنابع والمصببات وتحيلها إلى سياسات. يتضمن ذلك حماية النظم الإيكولوجية مثل التربة، الغابات، الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية، علاوة على إدارة الفيضانات والجفاف، مفهوم التدفقات البيئية والآثار الناجمة عن تغير المناخ، الكوارث الطبيعية والأنواع الغازية الغريبة؛

(هـ) ربط مبادئ وممارسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: ينبغي النهوض بمفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأهوار. طبقاً لعناصر النظم الإيكولوجية لإدارة المتكاملة لموارد المياه، يتطلب الأمر النظر إلى المناطق الساحلية كجزء مكمل لإدارة المياه العذبة ويجب تيسير الإدارة العلمية والروابط المؤسسية بين إدارة المياه العذبة

والإدارة الساحلية – البحرية، مع الأخذ في الاعتبار الخبرات القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(و) الهياكل المؤسسية وأسلوب الإدارة: النهوض بوضع قوانين المياه الوطنية، التركيز على أحواض الأنهار، تطبيق اللامركزية إلى أقل مستوى ممكن وتقديم المساعدة في تحديد الغايات ووضع المبادئ التوجيهية؛

(ز) الصكوك الاقتصادية: النهوض بالإدارة الفعالة للمياه على اعتبار أنها مورد حيوي ذو قيمة اقتصادية يجب استخدامه بصورة فعالة. إن الاستخدام الأوسع لصكوك اقتصادية مثل سياسات تحديد الثمن العادل لخدمات المياه والتدابير الخاصة بالحواجز والتي تنهض بالاستخدام العادل والفعال للمياه يمكن يساعد في إدارة الطلب عليها ويولد إيرادات جديدة لمد غطاء خدمات المياه والتصحاح كي يطول الفقراء؛

(ح) الرصد، التقييم والإبلاغ: تيسير إنشاء و/أو تشغيل نظام نزيه للرصد والإبلاغ. تعتمد الإدارة المتكاملة لإدارة موارد المياه على تقييمات دقيقة وذات مصداقية علمية لأحواض الأنهار، بما في ذلك النظم الإيكولوجية، وموارد المياه، ونظرة شمولية للضغوط والآثار؛

(ط) إشراك أصحاب المصلحة: دعم التعليم وأنشطة إزكاء الوعي. يحتاج إحداث توازن في الطلب إلى مشاورة ومشاركة نشطة وتسم بالشفافية، بما في ذلك على المستوى المحلي، لأصحاب المصلحة الأصليين، خاصة النساء والسكان الأصليين، علاوة على مجموعات المجتمع المدني الأخرى، دوائر الأعمال، السلطات المحلية والإقليمية. غالباً ما تكون المقايضات ضرورية ويجب إنشاء نظام لحل المنازعات؛

(ي) بناء القدرات والتدريب: تعزيز بناء القدرات الخاصة بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك القدرات القانونية والمالية، والقدرات الخاصة بالتقييم والخبرات التقنية، خاصة في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والدول النامية الجزرية الصغيرة؛

(ك) التكنولوجيات المستدامة: ينبغي استكشاف والنهوض بتكنولوجيات بديلة وفعالة تكاليفياً مثل جمع مياه الأمطار وإزالة ملوحة مياه البحار بصورة مستدامة، كما يجب زيادة عملية نقل التكنولوجيا المناسبة.

إجراءات السياسات ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التصدي لمعوقات التنفيذ

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز مكون المياه العذبة في السياسات والإستراتيجيات المائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع التركيز على تحقيق غاية قمة جوهانسبرغ الخاصة بالإدارة المتكاملة لموارد المياه والخطط الفعالة، بنواتج كالتالي:

- (أ) إعداد وتنفيذ الإدارة المتكاملة والخطط الفعالة لموارد المياه مع التركيز على الجوانب البيئية لمساعدة البلدان في تحقيق غاية قمة جوهانسبرغ الخاصة بخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛
- (ب) إنشاء وتشغيل عمليات من أجل تنفيذ سياسات وإستراتيجيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالمياه على أساس إقليمي ودون إقليمي، علاوة على المستوى القطري؛
- (ج) مشروعات من أجل الإدارة السليمة بيئياً لأحواض أنهار محددة؛
- (د) تقييمات وقوائم حصرية للحالة البيئية لموارد المياه العذبة؛
- (هـ) مساهمات للاستعراضات الإقليمية الخاصة بتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، غايات قمة جوهانسبرغ وإعلان الألفية ذات الصلة بالمياه، بما في ذلك تحليل وتحديد أفضل الممارسات؛
- (و) وضع سياسات، وتشريعات وإستراتيجيات مبتكرة من أجل الاستخدام المستدام بيئياً للمياه العذبة؛
- (ز) مشروعات تجريبية تقرها جميع البلدان المعنية لاختبار فعالية هذه السياسات؛
- (ح) مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات والمعلومات الخاصة بالخيارات التكنولوجية للإدارة المستدامة بيئياً للمياه العذبة؛
- (ط) مبادئ توجيهية بشأن أسلوب محسن لصنع قرارات التخطيط وإدارة البنية التحتية المائية من أجل ضمان نتائج مستدامة بيئياً؛
- (ي) أنشطة لإزكاء الوعي وتحسين التعليم ومشاركة جمهور العامة؛
- (ك) مشروعات مختلفة ذات صلة بحافظة المياه الدولية لمرفق البيئة العالمية (GEF)؛
- (ل) التعاون التقني من أجل الإدارة المستدامة بيئياً لموارد المياه بما في ذلك إدارة المخاطر البيئية، مكافحة التلوث والسيطرة عليه والصكوك التنظيمية والاقتصادية، وذلك ضمن أشياء أخرى.